الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5006 | الخميس | 14 ربيع الآخر 1446 هـ | 17 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

ليصبح وجهة أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي

التركيت: السوق الكويتي يحتاج تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية

تطوير البنية التحتية يعد أمرا أساسيا لتلبية احتياجات المستثمرين

●●●●

القطاع الخاص يمتلك الخبرات والمرونة اللازمة لتطوير الحلول الابتكارية

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار عبدالله التركيت إن تعزيز الشفافية وحوكمة الشركات يؤديان دورا محوريا في بناء ثقة المستثمرين إذ يضمن وضوح العمليات وسلامتها مما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر استقرارا وجاذبية.

وأكد التركيت ضرورة تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية لجعل الكويت وجهة أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي وبما يسهم في تسهيل عملية دخول المستثمرين وإنجاز معاملاتهم بمرونة وسرعة أكبر.

وأشار إلى حرص الاتحاد على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع بما يضمن تحقيق أكبر قدر من المرونة والاستدامة مما يسهم بدوره في تعزيز الدور الاقتصادي الذي تلعبه شركات الاستثمار.

وقال التركيت ان تطوير البنية التحتية يعد أمرا أساسيا لتلبية احتياجات المستثمرين فوجود مرافق حديثة وطرق نقل متطورة واتصال رقمي قوي يساهم بشكل كبير في تسهيل العمليات التجارية.

وذكر ان توفير حوافز استثمارية جاذبة مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات التمويلية يشجع الشركات الأجنبية على دخول السوق الكويتي والاستثمار فيه على المدى الطويل مما يعزز من تنافسية الكويت كوجهة استثمارية في المنطقة.

ورأى ان تمكين القطاع الخاص لدعم الاقتصاد الكويتي يتطلب منحه دورا أكبر باتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة عبر تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص مبينا ان هذا القطاع يمتلك الخبرات والمرونة اللازمة لتطوير الحلول الابتكارية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي.

وطالب التركيت بتوفير بيئة تشجع على الابتكار وريادة الأعمال من خلال سياسات تدعم الأفكار الجديدة وتمنح المبادرين والشركات القدرة على النمو والازدهار.

وقال ان الابتكار وريادة الأعمال ركيزتان أساسيتان في بناء اقتصاد مستدام ومتنوع لذا يجب توفير إطار تشريعي وتنظيمي مناسب يتيح للقطاع الخاص تبني هذه الأفكار وتحويلها إلى مشروعات ناجحة تسهم بدعم الاقتصاد الوطني.

واعتبر أن الاتحاد يؤدي دورا محوريا في تمثيل مصالح أعضائه أمام صناع القرار والجهات الحكومية ذات الصلة حيث يسعى إلى أن يكون صوت شركات الاستثمار في مواجهة التحديات التي تعترض مسيرتها.

وشدد على ان التناغم بين القطاعين العام والخاص يعد عنصرا أساسيا لنجاح مشروعات التنمية قائلا إنه "على الرغم من وجود تعاون مثمر في بعض المجالات إلا أن هناك حاجة لتعزيز هذا الشراكة بشكل أكبر لضمان تحقيق الأهداف التنموية الوطنية".

وأضاف ان القطاع الخاص يؤدي دورا محوريا في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتوفير الخبرات والابتكارات التي تسهم في دفع عجلة التنمية.

ودعا الى تسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الكبرى سواء من خلال تبسيط الإجراءات أو تفعيل الشراكة بين القطاعين فبالتعاون المشترك يمكن تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلع إليها دولة الكويت.

ورهن تعزيز التنمية الاقتصادية بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة اذ تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني لأنها توفر فرص عمل جديدة وتساعد بتنويع مصادر الدخل مبينا أن توفير الدعم اللازم لها سواء من خلال التمويل أو التشريعات المناسبة يعد خطوة حاسمة لتمكينها من تحقيق النمو والمساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد الكويتي بشكل مستدام.

وفيما يتعلق بمعوقات استقطاب العمالة الوطنية للقطاع الخاص قال التركيت إن جهود استقطاب العمالة الوطنية للقطاع الخاص تواجه عدة معوقات متشابكة تبدأ بعدم توافر فرص عمل مناسبة تلبي طموحات وتطلعات الشباب الكويتي.

وألمح إلى أن "كثيرا من الخريجين يجدون أن الفرص المتاحة بالقطاع الخاص لا تناسب تخصصاتهم أو تطلعاتهم وتتطلب جهدا طويلا فيترددون بالانخراط فيه" والعديد منهم يعانون نقصا ببعض المهارات والكفاءات العملية المطلوبة حيث إن كثيرا من الوظائف تتطلب خبرات ومهارات ليست متاحة للجميع وذلك "فجوة بين التعليم الأكاديمي وما تتطلبه بيئة العمل تشكل تحديا كبيرا أمام جذب الكوادر الوطنية".

وقال لا يمكن إغفال عامل الرواتب والمزايا التي تقدمها الحكومة حيث تتميز الوظائف الحكومية برواتب ثابتة ومزايا مالية واجتماعية مغرية مثل المعاشات التقاعدية مؤكدا ان هذه المزايا أكثر جاذبية مقارنة بالقطاع الخاص الذي يضطر في كثير من الأحيان لتقديم حزم تعويضية أقل تنافسية و"تشكل هذه العوامل مجتمعة تحديا كبيرا أمام تعزيز تواجد العمالة الوطنية في القطاع الخاص".

وأوضح أن أبرز المشاكل التي تواجه قطاع شركات الاستثمار التحديات والتقلبات المستمرة بأسواق المال العالمية والإقليمية حيث تتسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة في خلق بيئة غير مستقرة مما يصعب على الشركات وضع استراتيجيات استثمارية ثابتة.

ولفت إلى أن الشركات المحلية تعاني منافسة شديدة مع الشركات الأجنبية التي تتمتع أحيانا بموارد وخبرات أكبر مما يضع ضغطا متزايدا على الشركات المحلية للحفاظ على حصتها في السوق.

وقال "يبرز نقص الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال الاستثمار كأحد التحديات الملحة حيث تواجه الشركات صعوبة في العثور على خبراء مؤهلين يمتلكون المهارات المطلوبة مما يحد من قدرتها على مواكبة التطورات العالمية".

عبدالله التركيت

الابتكار وريادة الأعمال ركيزتان أساسيتان في بناء اقتصاد مستدام ومتنوع

●●●●

جهود استقطاب العمالة الوطنية للقطاع الخاص تواجه مجموعة معوقات متشابكة

وأضاف كما تعتبر التشابكات الإدارية والبيروقراطية من العوائق الرئيسية التي تواجه الشركات حيث تؤدي الإجراءات الطويلة والمعقدة إلى تأخير القرارات وإبطاء تنفيذ المشاريع ما يؤثر سلبا على سرعة استجابة الشركات للفرص المتاحة في السوق.

وحول الدور الاستشاري للاتحاد في موضوع يثار حوله الحديث حاليا عن فرض ضرائب على الشركات قال التركيت ان الاتحاد يؤدي دورا استشاريا محوريا فيما يتعلق بذلك نظرا لتأثيرها المحتمل على بيئة الاستثمار في الكويت.

وأضاف ان الضرائب قد تؤثر بشكل متباين على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومن المهم دراسة هذه الآثار بدقة لضمان عدم الإضرار بجاذبية السوق الكويتية كمركز استثماري إقليمي.

وقال ان الاتحاد يعمل على تقديم توصيات مبنية على دراسات دقيقة متخصصة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تعزيز الموارد المالية للدولة من خلال الضرائب وبين الحفاظ على بيئة استثمارية مواتية لنمو الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وتابع "من هذا المنطلق فإن أي قرار بفرض ضرائب يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثيره على تنافسية الكويت وجاذبيتها للاستثمارات وهو ما يسعى الاتحاد إلى تسليط الضوء عليه لصناع القرار".

وقال إن فرض الضرائب قد يكون له تأثيرات متباينة على جذب الاستثمار الأجنبي ومن الضروري دراسة هذه الآثار بعناية قبل اتخاذ أي قرار حيث يمكن أن تؤثر السياسات الضريبية على جاذبية السوق وتنافسيتها.

ورأى انه على الرغم من أن الضرائب قد تساهم بتعزيز الإيرادات المحلية فأن ذلك يجب أن يتم بشكل يتجنب فرض أعباء اضافية على المستثمرين كما أن وجود إطار ضريبي واضح وشفاف يمكن أن يعزز الثقة في السوق المحلي ويشجع الشركات الأجنبية على الدخول اليه لذا "يتطلب الأمر موازنة دقيقة بين تعزيز الإيرادات وتحفيز الاستثمار الأجنبي لضمان تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي".

وحول آخر تطورات إطلاق صناديق مغامرة تدعم المبادرين بمساهمة حكومية قال التركيت ان الاتحاد قدم إلى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التوصيات تهدف إلى تطوير عمل الصندوق وتعزيز البيئة التنافسية لأنشطته التمويلية.

وأضاف ان التوصيات تضمنت حلولا اهمها إنشاء صناديق لرأس المال المغامر وتمكين الصندوق من الاستثمار فيها مما يساعد على تلبية الاحتياجات التمويلية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

وأشار الى ان الاتحاد اقترح أن تكون نسبة استثمار الصندوق في صناديق رأس المال المغامر هذه محدودة بنسبة 25 في المئة مع توفير تشريعات وأرضية قانونية مناسبة لجعل هذا النوع من الاستثمار أكثر قبولا لدى المستثمرين المحترفين.

وقال إن ذلك يهدف إلى توجيه رؤوس الأموال نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن لشركات الاستثمار جمع رأس المال من عملائها بينما تقوم الدولة بضخ رأسمال مماثل عبر الصندوق الوطني.وأفاد ان الاتحاد أوصى بأن تستثمر هذه الصناديق في الشركات الواعدة الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لديها القدرة على التوسع داخل وخارج الكويت وارتباطها الوثيق برؤية الكويت 2035.وأكد أن المبادرة تسعى لدعم النمو الاقتصادي الوطني وإعداد الشركات المستثمر فيها للإدراج بالأسواق المالية أو الاندماج ما يساهم ببناء منظومة متكاملة من الكيانات القادرة على المنافسة مشيرا الى أن هذا المقترح حظي باهتمام الجهات المعنية لكنه يحتاج مزيدا من البحث والدراسة لضمان جدوى تطبيقه على أرض الواقع.

على هامش اجتماعات صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي

الرفاعي: حفل استقبال للبنوك الكويتية في واشنطن برعاية وحضور الهارون والفصام

صرح أمين عام اتحاد مصارف الكويت الدكتور يعقوب يوسف الرفاعي بأنه على هامش انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لهذا العام في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال الفترة 21–26 أكتوبر 2024، سيعقد الاتحاد حفل استقبال البنوك الكويتية يوم الجمعة الموافق 25 أكتوبر 2024.

وأشار الرفاعي إلى أن حفل الاستقبال سيعقد برعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي السيد باسل أحمد الهارون، وحضور وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار نورة سليمان سالم الفصام، و الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، وسفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخة الزين الصباح، كما سيحضر الحفل وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من مختلف دول العالم، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، ونخبة من قيادات القطاع المصرفي الكويتي وأهم قيادات المؤسسات المصرفية والمالية إقليمياً ودولياً. وأشار الرفاعي أن لمصارف الكويت أصولاً خارجية تشكل جزءاً من النظام المالي العالمي حيث بلغ إجمالي صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية 13.66 مليار دينار بنهاية أغسطس 2024 وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

كما أكد الرفاعي على حرص الاتحاد على تعزيز تواجده في مثل هذه المحافل الهامة والتي تشكل مناسبة ثمينة لإبراز قوة الاقتصاد الكويتي وموثوقيته محلياً وعالمياً فضلاً عن قوة نظامه المالي والمصرفي خاصة في ظل إجراءات حكومية متسارعة لتحسين بيئة الأعمال ليصبح أكثر تنافسية.

وأشار الرفاعي بأن حفل الاستقبال سيكون فرصة لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته دولة الكويت على أكثر من صعيد لاسيما فيما يتعلق بإجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي وتحديث التشريعات نحو اقتصاد أكثر تنافسية ومناخ أعمال أفضل، ولتبادل الخبرات والمناقشات بين المصرفيين الكويتيين مع نظرائهم من دول العالم لمناقشة المستجدات المالية والمصرفية ومناقشة سبل التعاون في مجالات الأعمال المصرفية المختلفة، خاصة في ظل ما يشهده القطاع المصرفي المحلي من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام، وما تقدمه البنوك الكويتية من خدمات مصرفية وحلول مالية متطورة متوافقة مع تلك التي تقدمها البنوك الرائدة حول العالم.

وبهذه المناسبة، أشارت نائب الأمين العام للاتحاد شيخة العيسى بأن حفل استقبال هذا العام سيحظى بمشاركة أكثر من 500 شخص من الشخصيات الاقتصادية والمصرفية والمالية المرموقة من البنوك والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، وأكدت على أهمية هذا الحدث الهام الذي يجمع قامات مصرفية مؤثرة أَثْرت العمل الاقتصادي والمصرفي في الكويت وخارجها ولها إنجازات وبصمات واضحة في خدمة القطاع المصرفي الكويتي.كما توجهت العيسى بالشكر لكل من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وبيت السدو على ترحيبهما بالمشاركة في ترتيبات حفل استقبال البنوك الكويتية وتعاونهما المثمر في إنجاح حفل الاستقبال من خلال مساهمتهما الفعالة في إبراز صورة مشرفة لدولة الكويت وتراثها الوطني الذي نعتز به، بمشاركة فرقة العرضة الكويتية وإبراز تصاميم وزخارف بيت السدو في ترتيبات حفل الاستقبال.من جانب آخر أشارت العيسى بأن مجلة المصارف التي تصدر عن اتحاد مصارف الكويت سوف تسلط الضوء على هذه المناسبة في إصدار خاص لها يحمل رقم 178، يهدف إلى إبراز قوة الاقتصاد الكويتي، وتعريف الحاضرين من الشخصيات الاقتصادية والمالية والمصرفية ووسائل الإعلام من مختلف أنحاء العالم بمتانة النظام المالي والقطاع المصرفي المحلي وتطبيقه للمعايير التنظيمية والرقابية الدولية.

جلسة متباينة للبورصة.. و"العام" يرتفع 1.95 نقطة

مؤشرات البورصة تتباين

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الأربعاء، وسط صعود لـ5 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 1ر95 نقطة بنسبة بلغت 0ر03 في المئة ليبلغ مستوى 7103ر85 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر81 نقطة بنسبة بلغت 0ر11 في المئة ليبلغ مستوى 6445ر77 نقطة من خلال تداول 360ر8 مليون سهم عبر 13424 صفقة نقدية بقيمة 43ر3 مليون دينار (نحو 132 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 0ر75 نقطة بنسبة بلغت 0ر01 في المئة ليبلغ مستوى 7621ر27 نقطة من خلال تداول 144ر3 مليون سهم عبر 8730 صفقة بقيمة 42 مليون دينار (نحو 128 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 12ر86 نقطة بنسبة بلغت 0ر20 في المئة ليبلغ مستوى 6397ر23 نقطة من خلال تداول 304ر2 مليون سهم عبر 9669 صفقة نقدية بقيمة 35ر9 مليون دينار (نحو 109ر4 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات في تلك الأثناء بقيمة 85.36 مليون دينار، وزعت على 505.23 مليون سهم، بتنفيذ 22.15 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات على رأسها التأمين بـ2.63 %، بينما تراجعت 6 قطاعات أخرى في مقدمتها التكنولوجيا بـ4.55 %، واستقر قطاعان.

ومن بين 46 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "معادن" القائمة الخضراء بـ14.19 %، بينما جاء "السور" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 64 سهماً بنحو 8.72 %، واستقر سعر 20 سهماً.

وجاء سهم "مدينة الأعمال" المرتفع 5.56 % على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 84.54 مليون سهم، وسيولة بقيمة 10.70 مليون دينار.